مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: المقارنة بين رأس المال والمخاطر وحاضنات الأعمال في تمويل ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة مع إمكانية التكامل التنموي بينهما
اسم الكاتب: د. يوسف محمود، د. طرفة شريقي، نوار حموده
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/5366
تاريخ الاسترداد: 2026/11/04 01:46 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

Comparison Of Venture Capital And Business Incubation In Financing And Supporting Small And Medium Corporates With The Possibility Of The Development Of Integration Between Them

Dr. Youssef Mahmoud[*]
Dr. Torfah Shriqy[**]
Nawar Hammouda[***]

(Received 31 / 10 / 2019. Accepted 19 / 1 / 2020)

□ ABSTRACT □

This project is dealing with the comparison between the technics of venture capital and the business incubators in supporting the small and the medium enterprises, with the possibility of co-operating between each other, and evaluating their impact in financing these corporates. Venture capital is a special contributor in the financing corporates, this is due to its characteristic. We consider that the venture capitals basic roles are the finance and the direction, that means that its depending on financing rather than deputing. Venture capital is a new U.S.A financing technical In 1946 , then this last one stretched to the other developed and growing countries and it realized a big success because of the industrial revolution supports like: informatics, technology, T.I.C, bio-technology. Business incubators role is the same as venture capital, and it was a strategic importance in supporting these private corporates specially the best projects and how to reflect them into real ones on the ground, to be able to continue and to make effected competitions to realize economic goals. So, this projects concerning the close between the two factors.

Key words: Venture capital, Business incubators, Small and medium corporates, partnership financing Innovation and creativity.

[*] **Professor- Faculty Of Economic-Tishreen University- Lattakia- Syria.**
[**] **Associate Professor- Faculty Of Economic- Tishreen University- Lattakia- Syria.**
[***] **Postgraduate Student- Faculty Of Economic- Tishreen University- Lattakia- Syria.**

المقارنة بين رأس المال المخاطر وحاضنات الأعمال في تمويل ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة مع إمكانية التكامل التنموي بينهما

د. يوسف محمود*

د. طرفة شريقي**

نوار حموده***

(تاريخ الإيداع 31 / 10 / 2019. قُبِل للنشر في 19 / 1 / 2020)

□ ملخّص □

يتناول هذا البحث دراسة مقارنة بين تقنية رأس المال المخاطر وحاضنات الأعمال في دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة، مع إمكانية التكامل بينهما وتقييم فعاليتهما في تمويل هذه الشركات، فرأس المال المخاطر يعتبر كمساهم خاص في الشركات الممولة وذلك للخصائص التي يتميز بها، ويتمثل دوره الأساسي في التمويل، المرافقة والتوجيه، إذ يقوم في الواقع على أسلوب المشاركة بدلاً من أسلوب المداينة، فهو عبارة عن تقنية تمويلية جديدة ظهرت بداية في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1946 ، ثم انتشرت في مختلف دول العالم المتحضر منه والنامي، وحققت نجاحاً كبيراً نتيجة للدعم التي قدمته للثوا رت الصناعية التي شهدها العالم كالإعلام الآلي، التكنولوجيا الحيوية، تقنيات الإعلام والاتصال، المعالجات الدقيقة وغيرها أما حاضنات الأعمال فيتمثل دورها أيضاً في المرافقة والتوجيه، ولها أهمية استراتيجية في دعم وتشجيع هذه الشركات خاصة منها المشاريع الريادية وتحويلها على أرض الواقع لما تقدمه من تسهيلات ومساعدات لازمة حتى تصبح قادرة على الاستمرار والمنافسة وتحقيق غايات اقتصادية، ونتيجة للتقارب بين هاتين الآليتين تم التطرق لهذا البحث، والذي خلص إلى أن تجربة مؤسسات رأس المال المخاطر وحاضنات الأعمال قدمتا البديل الحقيقي والعملي لنظام التمويل التقليدي خاصة في الاستثمارات طويلة الأجل.

الكلمات المفتاحية: رأس المال المخاطر، حاضنات الأعمال، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التمويل بالشراكة، الابتكار والإبداع.

*أستاذ – كلية الاقتصاد– جامعة تشرين – اللاذقية – سورية.

**أستاذ مساعد – كلية الاقتصاد– جامعة تشرين – اللاذقية – سورية.

***طالب دكتوراه – كلية الاقتصاد– جامعة تشرين – اللاذقية – سورية.

مقدمة:

يعد رأس المال المخاطر مصدراً وأداة تمويلية مهمة توفر الغطاء التمويلي اللازم للشركات الجديدة أو القائمة المتعثرة الواعدة بالنمو ذات المخاطر المرتفعة، وتقوم من خلال المشاركة في هذه المشروعات بتقديم المساندة المالية أو الفنية أو الإدارية حتى إذا ما تم تغلب المشروع على أسباب التعثر وأصبح يحقق عوائد مرتفعة تقوم الشركة ببيع نصيبها محققة ربحاً يتناسب مع درجة المخاطرة التي تعرضت لها، ويقوم بتمويل ودعم البنية التحتية والاتصالات والتكنولوجيا الحيوية وتقنيات الإعلام والمعالجات الدقيقة، فهو تمويل الإبداع والابتكار، نظراً لدرجة المخاطرة العالية التي تواكب هذه المجالات، ويمكن أن تحقق أرباح طائلة في حالة نجاحها، تحقيقا للمبدأ :تكنولوجيا متقدمة ← مخاطر كبيرة ← أرباح واعدة.

فإذا كان لرأس المال المخاطر كل هذه الأهمية، فإن حاضنات الأعمال لا تقل أهمية عنه، فهي تعتبر من أكثر الآليات فعالية في تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال نجاحها في توفير الرعاية والدعم للمشروعات الناشئة الواعدة بالنمو وزيادة حظوظها في النجاح ، كما تعد إحدى الآليات التي أثبتت جدواها وأهميتها في مرافقة ودعم وتطوير وتنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال إمدادها بكل ما تحتاجه من عوامل الدعم ومساعدتها على مواجهة المشكلات والصعوبات التي غالبا ما كانت تؤدي إلى فشلها وعجزها عن الوفاء بالتزاماتها، وتعد حاضنات الأعمال سلاحاً تنافسياً يستهدف حضن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حتى تصبح لها القدرة على التماشي مع بيئتها الخارجية وامتلاكها المرونة الكافية للتأقلم مع مستجدات الإدارة واستغلالها للفرص السوقية من خلال التقديم الجيد لطرق عملها وجودة منتجاتها إلى أن تصبح قادرة للدخول إلى عالم المنافسة. فلكل من رأس المال المخاطر وحاضنات الأعمال القدرة على التمويل بالمشاركة في الأرباح والخسائر أي المشاركة بكافة النتائج، فهما يتقاسمان العديد من الخصائص، أبرزها تقديم المساندة المالية والفنية والإدارية، والمشاركة في المشروع بدءاً من مرحلة الانطلاق إلى مرحلة الخروج، وتقاسم نتيجة العملية الاستثمارية، وتوفير الرعاية والدعم للمشروعات الناشئة الواعدة بالنمو وزيادة حظوظها في النجاح.

أهمية البحث وأهدافه:

يكتسب البحث أهميته من موضوعه الأساسي الذي ينصب على تقديم إطار مفاهيمي يركز على تقييم مدى مساهمة رأس المال المخاطر وحاضنات الأعمال على كفاءة الأداء المالي والإداري للمشروعات الممولة، كما تكمن أهميته في الجانب التنافسي وفي خلق أفكار ابتكارية جديدة لتطوير عمل المؤسسات لتتماشى مع آخر مستجدات التكنولوجيا.

وبناءً على ذلك يسعى البحث إلى بلوغ عدد من الأهداف منها:

1-إبراز وتوضيح المفاهيم النظرية المتعلقة برأس المال المخاطر وحاضنات الأعمال وتحديد أهم عناصر النجاح والقدرة التنافسية والخدمات التي يمكن أن تتحقق أثناء تطبيقهما.

2- دراسة مدى تأثير التمويل برأس المال المخاطر وحاضنات الأعمال على الأداء التمويلي الإداري للمشروعات الممولة، ومعرفة الأدوار التمويلية التي تقدمها للمشروعات الاستثمارية المختلفة.

3-توضيح أهم أوجه الاختلاف والاتفاق القائمة علمياً وعملياً بين رأس المال المخاطر وحاضنات الأعمال، ومقارنة فعاليتهما الاقتصادية في تمويل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومحاولة التكامل اقتصادياً واجتماعياً بينهما.

4-التعرف على واقع رأس المال المخاطر وحاضنات الاعمال في سورية.

إشكالية البحث:

تبرز إشكالية البحث الأساسية من خلال التساؤل الآتي :إلى أي مدى يمكن أن تتشابه تقنية رأس المال المخاطر مع تقنية حاضنات الأعمال؟ وهل تمتلكان الفعالية الكافية بحيث يمكن تقديمهما كبديل للتمويل التقليدي الذي يعتمد على التمويل بالاستدانة بدلاً من التمويل بالمشاركة؟

ويتفرع عن هذه الإشكالية الرئيسية تساؤلات فرعية منها:

- ما الفرق بين التمويل برأس المال المخاطر والتمويل بحاضنات الأعمال من جهة، وبين التمويل الذي يرتكز على الفوائد خاصة الفوائد البنكية من جهة أخرى؟
- هل يمكن التكامل بين رأس المال المخاطر مع تقنية حاضنات الأعمال في دعم وتمويل وتنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة.
- هل يمكن أن نقوم بالعملية التكاملية بين رأس المال المخاطر وحاضنات الأعمال؟

فرضية البحث:

وللإجابة على التساؤلات السابقة للإشكالية المطروحة تم الاعتماد على مجموعة من الفرضيات هي بمثابة منطلقات أساسية والمتمثلة بالآتي:

1-إن أداء ونتائج الشركات الممولة والمدعمة برأس المال المخاطر وحاضنات الأعمال أكثر كفاءة وأعلى مردودية وأفضل فعالية، مقارنة بتلك الممولة بالأدوات التمويلية التقليدية، نظراً لارتباط عملياتهما بالاقتصاد الحقيقي.

2-إمكانية التكامل بين هاتين الصيغتين لاشتراكهما في المبدأ والأهداف والعديد من المميزات والخصائص.

منهجية البحث:

تم استخدام المنهج المقارن بسبب طبيعة الموضوع وعنوانه، وذلك من خلال المقارنة بين رأس المال المخاطر وحاضنات الأعمال في تقديم الدعم الكافي واللازم لإنجاح عمل الشركات الصغيرة والمتوسط، كما تم استخدام المنهج الوصفي والمنهج التحليلي لأجل ربط النتائج بالأسباب.

أولاً: المقارنة بين رأس المال المخاطر وحاضنات الأعمال من حيث المفهوم والسلامة الشرعية:

- **مفهوم رأس المال المخاطر** : تتبادر للأذهان تعريفات وتأويلات مختلفة عند سماع مصطلح رأس المال المخاطر، ولكلٍ تصوره الخاص حول هذا النمط التمويلي الذي يعتبر ظهوره بهذا المصطلح حديثا وانتشاره قليلا، مما أدى إلى عدم معرفته بشكل دقيق من طرف مختلف الفئات، سواء تعلق الأمر بباحثين، طلبة ، مهنيين، أو أصحاب المشاريع ، ويندرج ضمن هذه الإشكالية ما اعتبره Battini رائد رأس المال المخاطر[1] من أن مصطلح Capital-risque ليس معناه Venture capital الأمريكي أو الانجليزي حيث فسر المصطلح الأول بأنه كل العمليات التمويلية التي تتضمن قدر معين من المخاطرة ، وفسر المصطلح الثاني بأنه رأس المال المشارك في المغامرة ، ونهج كثير من الباحثين نفس المنهج معتبرين أن المصطلح الثاني هو الأنسب لأنها تناسب المخاطرة من جانبها الإيجابي ويحضر فيه معنى البذل والتضحية والعطاء وهذا المعنى حقيقة يظهر في الممول الذي يدفع بماله متحملا أقصى المخاطر من أجل أن يعود عليه المشروع بعائد مرتفع أعلى من معدل العائد السائد في السوق[2] ، والترجمة العربية " رأس المال المخاطر

[1] **Battini Pierre , Capital risque , mode d'emploi , édition d'organisation ,Paris, 1998 , p12.**

[2] **Kamel Eddine Bouatouta , Le capital investissement capital risque Usa- Europe – Tunisie – Maroc – Algérie , enjeux et perspectives , édition grand , Alger, 2005 , p-p 45 -47.**

" أخذت به كثير من الدول وتبنتها بهذا الاسم، حيث نسخت من غير معناها الدقيق عن التسمية الفرنسية، ثم ترجم رأس المال المخاطر إلى عدة مصطلحات أخرى مثل :رأس المال المغامر، رأس مال الخطر، رأس المال المجازف، رأس المال الجريء، رأس مال المخاطرة ، رأس المال المبادر . ويعرف رأس المال المخاطر بأنه: كل رأس مال يوظف بواسطة وسيط مالي متخصص في مشروعات خاصة ذات مخاطر مرتفعة تتميز باحتمال نمو قوي لكنها لا تنطوي في الحال على تيقن في الحصول على دخل، أو التأكد من استرداد رأس المال في التاريخ المحدد، وهذه الحالة تعتبر مصدر المخاطر، أملا في الحصول على فائض قيمة قوي في المستقبل البعيد نسبياً، في حال إعادة بيع حصة هذه المؤسسات بعد عدة سنوات متأخرة، وهذه الحالة تعتبر تعويضا للمخاطر ، ويعتبر رأس المال المخاطر أسلوباً من أساليب التمويل لكن بتقنية وصيغة خاصة، فهو يجمع بين تقديم النقد وتقديم المساعدة في إدارة الشركة مما يحقق تطورها، ويمثل صورة من صور الوساطة المالية من خلال استثمار رؤوس الأموال الفائضة لدى الشركات (بنوك، شركات تأمين، مؤسسات، سلطات عمومية) بمخاطر مرتفعة مع توقع تحقيق عائد مرتفع ، ويتكون رأس المال المخاطر من عدة أطراف وهي : الرأسمالي المخاطر ، المستثمر المخاطر ، رأس المال ، العمل ، وأخيراً الأرباح.

- **مفهوم حاضنات الأعمال** : حاضنات الأعمال عبارة عن تقنية من التقنيات المعتمدة لدعم الشركات المبتدئة وتوفير لها جملة من الخدمات والتسهيلات للمستثمرين الذين يبادرون بإقامة مؤسسات بهدف شحنهم في بداية المشروع، ويمكن لهذه الشركات أن تكون تابعة للدولة أو تكون مؤسسات خاصة أو مؤسسات مختلطة وتهدف هيئة حاضنات الأعمال إلى مساعدة الشركات المبدعة الناشئة ورجال الأعمال الجدد ، وتوفير لهم الوسائل والدعم اللازمين(الخبرات ، الأماكن ، الدعم المالي) لتخطي أعباء ومراحل الانطلاق والتأسيس التي قد تدوم السنة أو السنتين ، كما تقوم بعمليات التسويق ونشر المنتجات لهذه الشركات. [3]
- **المقارنة بين المفهومين** : تشترك حاضنات الأعمال مع رأس المال المخاطر حسب المفهوم السابق لهما في عدة عناصر أساسية منها[4]:

1-**التمويل والدعم في مرحلة الانطلاق والتأسيس** : فالشركات تكون أحوج في هذه المرحلة إلى رأس المال المخاطر وحاضنات الأعمال لتقديم الدعم المالي لها والحضانة على بقية المراحل الأخرى بسبب نسبة المخاطرة العالية التي ترتبط بأعمالها، وافتقارها إلى وجود ضمانات إضافية وليس لها سجل بالأعمال.

2-**الإدارة** :لا تقتصر حاضنات الأعمال و رأس المال المخاطر في الدعم المالي للشركات فحسب، بل تتم المشاركة أيضا في قرارات المشروع والتدخل في توجيه مساره، وتزويده بالمعرفة المتخصصة وامداده بالنصائح المتصلة بإدارة سبل التطور، أي تقديم الدعم المالي وكذلك الدعم الفني والاستراتيجي والإداري والتسويقي، حسب المعادلة الآتية:

حاضنات الأعمال ورأس المال المخاطر = التمويل + الإدارة(تنظيم- توجيه- رقابة- تخطيط- تنسيق- صنع قرار)

فلا تتوقف المشاركة على الجانب المالي، وانما تكون مصحوبة بالمتابعة والنصح، وكثيراً ما يكون هذا التقييد والدعم العملي مفيداً للمؤسسات ومساعداً على نجاحها.

[3] **الجمعية الوطنية الأمريكية لحاضنات الأعمال NBIA ، NBIA: what is incubators، 21 / 02 / 2015**
www.nbia.org/resource_center/what_is/index.php

[4] **Almajali, A. Y.; Alamro, S. A. and Al-Soub, Y. Z. (2012). Factors affecting the financial performance of Jordanian insurance companies listed at Amman stock exchange. Journal of Management Research. Vol.4, pp.266-289**

3-**تحقيق الربح** : إن الهدف النهائي لأصحاب رأس المال المخاطر ولحاضنات الأعمال هو تحقيق الربح خلال فترة زمنية تتمكن فيها الشركات من الاعتماد على ذاتها في إدارة وتسيير شؤونها، من خلال إحدى استراتيجيات الخروج.

ثانياً :المقارنة بين رأس المال المخاطر وحاضنات الأعمال من حيث النشأة التاريخية والأهمية والأهداف:

- **نشأة رأس المال المخاطر** : ظهر رأس المال المخاطر بشكله الحديث في الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية، على يد الجنرال الفرنسي جورج دوريو Georges Doriot : 1899 – 1987 الذي أنشأ سنة 1946 بأمريكا أول مؤسسة متخصصة في رأس المال المخاطر في العالم بالتعاون مع مجموعة من الممولين من بوسطن تحت اسم منظمة الأبحاث والتطوير الأمريكية " ARD " Americain Research & Development والتي عملت على تمويل شركات صغيرة تعمل في مجال التجديد خاصة الشركات الإلكترونية[5] ، بعد ذلك عرف رأس المال المخاطر انطلاقة حقيقية ابتداءً من 1950 تحت اسمVenture Capital وأصبح النموذج الأمريكي في نشاط رأس المال المخاطر مرجعية لكل العالم في هذا المجال، ثم انتقل بعد ذلك في بداية سنة 1983 إلى دول أوربا حيث تأسست الجمعية الأوروبية لرأس المال المخاطر European Venture Capital Association لتطوير هذه الحرفة، حيث عرفته انجلترا أولاً، ثم فرنسا وهولندا، ثم انتشر بداية من سنة 1992 بألمانيا وباقي الدول الأوروبية وبعض الدول العربية كمصر، وتونس، وفي مطلع القرن الحالي ظهر في مختلف دول العالم كالجزائر، والمغرب ودول الخليج ، استجابة لمواجهة الاحتياجات المختلفة والخاصة بالتمويل الاستثماري.
- **نشأة حاضنات الاعمال** : يرجع تاريخ حاضنات الاعمال إلى أول مشروع تمت إقامته في مركز التصنيع المعروف باسم BATAVIA في ولاية نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية سنة 1959 ليأتي العام 1984 حيث قامت هيئة المشروعات الخاصة SBA بوضع برنامج تنمية واقامة عدد من الحاضنات، وفي نفس السنة لم يكن يعمل في الولايات المتحدة سوى 20 حاضنة فقط والتي ارتفع عددها بشكل كبير خاصة عند قيام الجمعية الأمريكية لحاضنات الأعمال NBIAسنة 1985 من خلال بعض رجال الصناعة الأمريكيين، وهي مؤسسة خاصة تهدف إلى تنشيط وتنظيم صناعة الحاضنات، وبنهاية عام 1997 وصل عدد الحاضنات في الولايات المتحدة إلى حوالي550 حاضنة ، ليرتفع إلى نهاية سنة 2012 إلى أزيد من 1000 حاضنة، مع انتشار ما يقارب 2500 حاضنة عبر مختلف دول العالم منها 480 حاضنة في الصين و 220 حاضنة في كوريا الجنوبية والبرازيل ، بينما تمتلك الدول العربية عددا قليلا من الحاضنات منها: 17 لكل من مصر والجزائر و 5 في المغرب و 3 في كل من البحرين وتونس[6].

[5] **Dominique Piotet , Georges Doriot : Inventeur du capital risque, Les articles : Portrait de l'alchimiste du capital risque, L'Atelier Bnp Paribas, Publié .**
http://www.atelier.fr/tribine/portrait,alchimiste,capital,risque-5438-tribune.html

[6] **الزين المنصوري، آليات دعم ومساندة المشروعات الذاتية والمبادرات لتحقيق التنمية، الملتقى العلمي الدولي الخامس، يومي 22 و 23 أبريل 2010 ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة / الجزائر، ص 6 و7 .**

- **المقارنة بينهما من حيث النشأة والأهمية والأهداف[7]:**

1- **المقارنة من حيث النشأة :** ظهرت كلا الصيغتين في شكلهما الحديث في نفس الحقبة الزمنية، منتصف القرن الماضي مع الأسبقية لرأس المال المخاطر، وكان أول ظهورهما في الولايات المتحدة الأمريكية التي تعد منشأ هاتين الصيغتين ولاتزال تتربع على عرشهما على المستوى العالمي، أي أنه لا تختلف كلياً نشأة رأس المال المخاطر في الزمان من حيث القدم ولا في المكان من حيث التطبيق عن نشأة حاضنات الأعمال.

2-**المقارنة من حيث الأهمية :** تشترك حاضنات الأعمال و رأس المال المخاطر في نفس الأهمية ، وتكمن أهميتهما في دعم المشروعات الجديدة والتقنية، وتنمية الموارد البشرية والاستخدام الأمثل لقدراتهم وكفاءاتهم وتشجيع مبادراتهم وخلق فرص عمل، وتطوير أفكار مبتكرة خاصة في المجالات التكنولوجية الجديدة وتوليد النشاط والثروة على نطاق واسع عن طريق إنشاء قطاع حيوي من المشاريع، والمساهمة في تسويق الاختراعات ونقل التكنولوجيا، وتشجيع الإبداع التكنولوجي ونشر ثقافة المخاطرة ،كما يقدم رأس المال المخاطر وحاضنات الأعمال المشورة في الإدارة والتخطيط والتدريب والتسويق وتقديم الدعم الفني من خلال باحثين وتقنيين وأدوات تقنية مساعدة ، ومساعدة المشاريع على الحصول على التمويل اللازم، كما تكمن أهميتهما من خلال ضمان الانطلاقة السليمة للمؤسسات ورفع معدل استمرار نشاطها في سوق المنافسة وذلك بتقليل مخاطر الزوال والتلاشي وزيادة حظوظ النجاح.[8]

3-**المقارنة من حيث الأهداف :** تتقاطع أهداف رأس المال المخاطر وحاضنات الأعمال في مواجهة الاحتياجات الخاصة للشركات الجديدة أو عالية المخاطر والتي تتوافر لديها إمكانيات نمو وعائد مرتفع، وتقديم كافة الخدمات والمساعدات المرتبطة بمرحلة التأسيس والنمو، وزيادة معدلات النجاح وتشجيع الأفكار المميزة وضمان ديمومة الشركات عن طريق تقليل تكاليف بدأ النشاط وايجاد الحلول المناسبة للمشاكل الفنية والمالية والإدارية والقانونية التي تواجه المشروع وتقليل مخاطر الأعمال المرتبطة بالمراحل الأولى لبداية نشاط المشروع وتطوير إنتاجه وزيادة معدلات النجاح وتشجيع الأفكار المتميزة وضمان ديمومة الشركات المدعمة، وتوفير الدعم والتسهيلات والمساعدات والاستشارات وتوظيف نتائج البحث العلمي والابتكارات في شكل مشروعات قابلة للتحول إلى منتجات وتقديم المشورة الفنية والإدارية والقانونية والمالية ووضع خطة كاملة ومانعة وشاملة للشركات المرافقة لضمان ديمومتها وتحسين من فرص نجاحها فيكون أدائها قوي عند تخرجها من الحاضنة ، وبذلك فإن هاتين الصيغتين تصب أهدافهما كلها في تسهيل عملية تمويل الشركات لأن أهم مشكلة تواجه الشركات تبقى مشكلة التمويل من حيث مصادر الحصول عليه من جهة وتكلفة الحصول عليه من جهة أخرى والذي يتسبب في سوء تمويل رأس المال العامل ورأس المال الثابت ، مما ينتج عنه تعثر المشروع أو إفلاسه.

ثالثاً :المقارنة بين رأس المال المخاطر وحاضنات الأعمال من حيث المراحل التمويلية:

- **المراحل التمويلية برأس المال المخاطر :** تتم عملية التمويل برأس المال المخاطر بأربع مراحل أساسية يمكن إيجازها في الآتي:

[7] **Shingjergji, A. (2015). The Determinants of the Capital Adequacy Ratio in the Albanian Banking System During 2007-2014. International Journal of Economics, Commerce and Management. Vol. III, pp. 1-10**

[8] **أمير تركماني، دور المؤسسات الوسيطة والداعمة، المؤتمر الوطني للبحث العلمي والتطوير الثقافي، دمشق، 26 – 24 كانون الثاني 2006، ص ص20 – 18 .**

أ- **مرحلة الإنشاء** :وتسمى المرحلة البذرية ويتم فيها توفير الغطاء التمويلي للمشروع في بدايته وتعتبر هذه الخطوة تمويل المرحلة المبكرة حيث لا يتوافر للمستثمر الموارد المالية الكافية، وتنقسم إلى رأس مال قرب الانطلاق ورأس مال الانطلاق، ورأس المال المخاطر هي الوحيدة التي تقبل تمويل المشروع خلال هذه المرحلة لارتفاع المخاطرة إلى أوجها.

ب- **مرحلة التمويل اللاحقة** : وهي مرحلة توليد الإيرادات وتهدف هذه المرحلة إلى تمويل تنمية وتطوير شركات قائمة والتي تحتاج إلى متطلبات تمويلية خاصة وتقدم آفاق نمو جذابة وتنقسم إلى مرحلة التوسع ومرحلة النضج.

ت- **مرحلة تحويل الملكية** : يوفر رأس المال المخاطر في هذه المرحلة الغطاء التمويلي الكافي لتمويل عمليات انتقال وتحويل السلطة الصناعية والمالية في المشروع إلى مجموعة جديدة من الملاك ويطلق عليها أيضا رأس مال المتعاقب.

ث- **مرحلة التصحيح أو إعادة التدوير** : عندما تواجه الشركة مشكل ضعف الأداء أو مشاكل إدارية أو نقص الإيراد أو تغيير ظروف الطلب فإنها تحتاج إلى إنهاض مالي، فيأخذ رأس المال المخاطر بيدها حتى تعيد عافيتها وترتيب أمورها، وتستقر من جديد في السوق، وتصبح قادرة على تحقيق الأرباح، كما تسمى هذه المرحلة بمرحلة التقويم أو التخارج أو مرحلة التصحيح، فكل المشاكل التي تعترض الشركات في هذه المرحلة يمكن تجاوزها بهذه الصيغة.

- **المراحل التمويلية بحاضنات الأعمال** : تمر عملية الاحتضان بعدة مراحل إلى خروج الشركة من الحاضنة، وهذه المراحل نوجزها في الآتي[9]:

أ- **مرحلة الدراسة والمناقشة الابتدائية والتخطيط** : في هذه المرحلة صاحب الشركة بحاجة ماسة لدعم الحاضنة بسبب محدودية قدرته للوصول إلى مصادر المعلومات الضرورية وضعف خبرته الإدارية ، خاصة فيما يتعلق بإعداد خطة العمل التي هي بمثابة خارطة طريق توجه المستحدث خطوة بخطوة حول كيفية ترجمة فكرته إلى خدمة أو منتج مربح تجاريا، والتأكد من الدراسة التسويقية وقدرة المنتج إلى الدخول في الأسواق.

ب- **مرحلة إعداد خطة المشروع** : يتم في هذه المرحلة إعداد دراسات جدوى متكاملة وتقديم استشارات إدارية تساعد على تصميم هيكل تنظيمي يتلاءم مع طبيعة عمل الشركة واستراتيجيتها.

ت- **مرحلة التأسيس والانضمام للحاضنة وبدء النشاط** :في هذه المرحلة تضطلع حاضنات الأعمال إلى تقديم حزمة متكاملة من الخدمات المتنوعة التي تتلاءم مع احتياجات الشركة المحتضنة وتطلعاتها المستقبلية ويخصص لها موقع يتناسب مع نوع نشاطها وحجمها.

ث- **مرحلة نمو وتطوير المشروع** : يتم في هذه المرحلة تدريب المستحدث بهدف تحفيزه وتنمية قدراته، وتوفير الخدمات المالية الضرورية، وتقديم المساعدات الضرورية والاستشارات من الأجهزة الفنية المتخصصة المعاونة بإدارة الحاضنة، وتقديم أيضاً الخدمات القانونية وخدمات الأمن والصيانة.

ج- **مرحلة التخرج من الحاضنة** :**وهي** المرحلة النهائية بالنسبة للمشروعات داخل الحاضنة حيث يتوقع أن يكون المشروع قد حقق قدراً من النجاح والنمو وأصبح قادراً على بدء نشاطه خارج الحاضنة بحجم أعمال أكبر.

- **المقارنة بين المرحلتين التمويليتين** : تتفق إلى حد ما شركة رأس المال المخاطر مع تقنية حاضنات الأعمال في المراحل التمويلية فنشاطهما يمران غالباً بمرحلة البحث عن المشروعات ودراسته وتحليله واختيار الأفضل منها وبمرحلة البدء بالعمل ومتابعة المساهمات واضافة القيمة وبمرحلة بيع المساهمات ، ثم مرحلة أخرى البداية من المرحلة وهكذا، وأن نجاحهما يقاس بعدد الشركات الجديدة المتخرجة من خلال فترة محدودة والتي قد تستمر في التطور بعد تخرجها ، بتقديم العون اللازم لتحسين فعاليتها سواء تمثل ذلك العون في تقديم المساندة المالية أو الفنية حتى تصبح قادرة على

[9] **عبد الباسط وفا ، شركات رأس المال المخاطر ودورها في تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة ، دار النهضة العربية ، مصر ، د.ط ، 2001 ، ص4 .**

تحقيق فائض قيمة مرتفع يتناسب مع درجة المخاطرة المبدئية التي تعرضت لها. وتستغرق مرحلة التخرج لكلا الصيغتين إلى ثلاث أو أربع سنوات في المتوسط.

ربعاً:المقارنة بين رأس المال المخاطر وحاضنات الأعمال من حيث دعم وتمويل الشركات:

إن دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة وتحسين فرص نجاحها هي الوظيفة الأولى لرأس المال المخاطر وللحاضنات، وتتم من خلال توفير جميع أنواع الدعم المالي والإداري والتسويقي، ورعاية المشاريع الجديدة في مرحلة البدء والنمو، وتسهيل بدء المشروع، والتوصل إلى شبكة دعم مجتمعي، واقامة مجموعة من الخدمات الداعمة والمتميزة مثل الجودة وقاعدة للمعلومات الفنية والتجارية ووحدات للاختبارات والقياس، والعمل على تنميتها والتسويق للمنتجات والخدمات التي تقدمها، وأيضاً من خلال تبني المشاريع القائمة على التكنولوجيا والمرتبطة بالجامعات ومراكز البحوث، والعمل على تغذية المشاريع الصغيرة الوليدة في موقعها .

وتقدم حاضنة الأعمال إلى جانب شركات رأس المال المخاطر جميع أنواع الخدمات التي تتطلبها إقامة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تشمل :الخدمات الإدارية، الخدمات المتخصصة، الخدمات التمويلية، والخدمات العامة .فالأساس الذي يقوم عليه اقتراح تأسيس هاتين الشركتين هو قيامهما على مبدأ المشاركة في الأرباح والخسائر، ونتيجة للأساليب والآليات المتعددة والمتنوعة لهاتين الشركتين يمكن اعتبارهما بديلاً تمويلياً متاحاً وملائماً للمشروعات الصغيرة والمتوسطة التي يعتبر مشكلة التمويل من أكبر المعوقات التي تعاني منها، سواء في مرحلة الانطلاق أو في مرحلة النمو والتوسع، والتي ينحصر تمويلها على القروض المصرفية التي يشكل الدين والضمان والمخاطر والائتمان عبئاً لها ، فأسلوب التمويل بشركة رأس المال المخاطر يعتمد في تمويله لهذه المؤسسات على مبدأ المشاركة والمساهمة مثله مثل حاضنات الأعمال[10]، حيث يتحمل الممول المخاطر مع المستثمر الربح والخسارة.

والدعم والتمويل بحاضنات الأعمال أيضا أكثر ضماناً لتحقيق النجاح لهذه المؤسسات حيث تتم مشاركتها في الناتج المتوقع ربحاً أو خسارة في ضوء قواعد وأسس توزيعية متفق عليها، كما يشكل رأس المال المخاطر أحد الوسائل الفاعلة الذي يتناسب نشاطه ومستوى تعامله مع طبيعة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، نظراً لارتباط نشاطه بالمجالات ذات المخاطرة والعائد المتوقع الكبير، أين يتخذ التمويل شكل المساهمة في رأس مال المؤسسة.

ويعتبر رأس المال المخاطر إلى جانب حاضنات الأعمال بديلاً تمويلياً للمصادر التقليدية كالقروض المصرفية والأسهم والسندات، ويقوم بتوفير التمويل المالي وكذلك الدعم الفني والتكنولوجي والإداري لهذه الشركات . وبالتالي فإن دعم المشروعات الناشئة وتحسين فرص نجاحها يعتبر الوظيفة الأساسية لرأس المال المخاطر وحاضنات الأعمال ويتم ذلك من خلال توفير جميع أنواع الدعم المالي والإداري والتسويقي والرعاية لهذه المشروعات في مرحلة النمو وانشاء قاعدة للمعلومات الفنية والتجارية وتسهيل الوصول إلى مصادر التمويل وتوفير الخدمات القانونية وتوفير العديد من الخدمات الإدارية والتدريبية والتسويقية والاستشارية وبناء شبكات تواصل وتقديم الخدمات الفنية وتوفير البنية التحتية، وتوفير خدمات عامة إلى جانب الدعم المالي و القانوني والتجاري للشركات الناشئة وتوفير قوى الدفع الأولي للشركات الصغيرة والمتوسطة لمساعدتها على تجاوز أعباء الانطلاق وضمان استدامتها.

[10] **أحمد بن قطاف و عبد الفتاح علاوي، رأس المال المخاطر الإسلامي مدخل استراتيجي في تمويل المؤسسات المصغرة مع الإشارة الى حالة الجزائر، بتصرف.**

related:iefpedia.com/arab/wp-content/uploads 09/04/02014.

من خلال ما توفره من خدمات الدعم والمساندة خاصة خلال السنوات الأولى من حياتها، وتقديم استشارات إدارية من شانها مساعدته على تصميم هيكل تنظيمي يتلاءم مع طبيعة عمل الشركة واستراتيجيتها وتوفير الخدمات المالية الضرورية من خلال المساهمة في رأس مال الشركة بنسبة معينة والمساهمة في التأجير التشغيلي لمختلف التجهيزات والمباني بشروط ميسرة .إن رأس المال المخاطر وحاضنات الأعمال لهما دور فعال في تمويل الشركات بحيث تمدها بالأموال والخبرة والطرق الحديثة في الإدارة والتنظيم وتدمج أموالها مع أموال الشركات الممولة، وهذا ما يحقق تمويلاً لهذه الشركات لأن تنهض وتحقق أرباحاً معتبرة بعكس طريقة تمويل الاستدانة المحفوفة بمخاطر السداد وسعر الفائدة وأعباء أخرى كإشكالية الضمانات وغيرها .

خامساً :المقارنة بين رأس المال المخاطر وحاضنات الأعمال من حيث بعض التجارب العالمية:

1-**التجربة الأمريكية** : تستحوذ الولايات المتحدة الأمريكية منشأ رأس المال المخاطر على ثلثي السوق العالمي لهذا النشاط، وتعتبر مهد هذه الشركات ، وبدأت استثماراتها تشهد توسعات كبيرة مع نهاية السبعينيات زمن التطور الفعلي لهذه الشركات، ويمكن إرجاع هذا التوسع إلى تخفيض الضرائب على القيم المضافة المحققة سنة 1978، ما دفع إلى إنشاء عدة صناديق رأس المال مخاطر جديدة ، وبهذا بدأ نمو صناعة رأس المال المخاطر الأمريكية ، واستثمرت من سنة 1970 إلى سنة2009 حوالي 173 مليار دولار، حققت من خلالها عوائد وأرباح قدرت ب 1300 مليار دولار، كما ساهمت في إنشاء 7.6 مليون فرصة عمل ، ففي سنة 2004 قدرت عوائد الاستثمارات المخاطرة ب 1.8 تريليون دولار مع 10.1 مليون فرصة عمل، وبلغت العوائد في سنة 2005 حوالي 2.1 تريليون دولار و 10 مليون فرصة عمل، وشهدت سنة 2006 ارتفاعا أيضا في عوائد الاستثمارات بحوالي 2.8 تريليون دولار و10.4 مليون فرصة عمل ، ويتم سنوياً إنشاء ما لا يقل عن 1000 مؤسسة حديثة، ورأس المال المخاطر الأمريكي كان نواة لأغلبية الشركات التكنولوجية العملاقة التي نعرفها الآن مثل (apple و Microsoft و amazon و cisco وIntel و yahooوغيرها) . [11] أما عن حاضنات الاعمال فالتجربة الأمريكية تعتبر من أقدم التجارب في هذا الميدان، حيث أن مفهوم حاضنات الأعمال تم استحداثه وتطويره بشكل أساسي في هذا البلد من خلال التجربة الأولى في مركز أعمال BATAVIA عام 1959 ، لكن البداية الحقيقية لانتشار مفهوم الحاضنات كان بداية من عام 1984 عندما قامت الهيئة الأمريكية للمشروعات الصغيرة SBA بالاهتمام ببرامج إقامة الحاضنات وتنمية أعدادها، وعند تأسيس الجمعية الأمريكية لحاضنات الأعمال NBIA ارتفع عدد الحاضنات بشكل كبير ليصل عددها نهاية سنة 1999 إلى حوالي 800 حاضنة، وقد تم في هذا البلد إنشاء 19 ألف شركة جديدة مازالت تعمل بنجاح تم من خلالها خلق أكثر من 245 ألف فرصة عمل دائمة، ونجد أكثر من الثلث من مجموع حاضنات الأعمال داخل الولايات المتحدة الأمريكية هي حاضنات تكنولوجية ترتبط بالجامعات والمعاهد التعليمية وتشترك مع بعض حاضنات الأعمال العامة والخاصة في الأهداف ، ونشير أن هناك نماذج رائدة لحاضنات الأعمال الأمريكية كشبكة الحاضنات بنيوجرسي التي يوجد بها سبع حاضنات تكنولوجية، وحاضنة أوستن للتكنولوجيا وارتباطها ارتباطاً وثيقاً بجامعة أوستن وجامعة تكساس ووكالة الفضاء ناسا وهناك أيضا حاضنة Zoser Institute الهندسي ويقع مقرها داخل الحرم الجامعي بولاية نيويورك وتمثل هذه الحاضنة حلقة وصل مع مراكز التكنولوجيا المحلية والفيدرالية ويأتي ذلك في المقام الأول للحاضنة .وتم من خلال كل

[11] **Emmanuelle Dubocage Et Dorothée Rivaud Danset , Le Capital-risque , Ed La Découverte , Paris , 2006 , P 6 et 7.**

هذه الحاضنات إنشاء وتخريج عشرات الآلاف من الشركات الجديدة وخلق مئات الآلاف فرص عمل دائمة وتحقيق عوائد تقدر بالمليارات من الدولار الأمريكي.

إن التجربة الأمريكية في رأس المال المخاطر وحاضنات الأعمال تجربة رائدة خاصةً في المجال التكنولوجي حققت من خلالهما أرباح وعوائد فاقت كل التوقعات فهي تستحوذ لوحدها على ثلثي من إجمالي السوق العالمي، ووفرت من خلالهما عوائد سنوية خيالية جداً تقدر بتريليونات الدولارات كما ساهمت المؤسسات المدعمة والممولة بهاتين الصيغتين في إنشاء ملايين مناصب العمل الجديدة، وتم إنشاء سنويا ما لا يقل عن 1000 مؤسسة جديدة وفرت مناصب عمل دائمة وخفضت من نسبة البطالة.

2-**التجربة البريطانية:** تعد المملكة المتحدة ثاني أكبر سوق نشط لرأس المال المخاطر في العالم ، ساعدها في تنفيذ وتوسيع هذا النشاط اقتصادها المستقر والفعال ، وتضم بريطانيا أكثر من 233 شركة من شركات رأس المال المخاطر في سنة2001 بمعدل نمو تجاوز % 3.08 ، ويتلقى هذا النشاط أعلى مستوى من الدعم الحكومي خاصة ما يتعلق بتمويله للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مما أدى إلى تأسيس صندوق يسمى صندوق رأس المال المخاطر بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي والذي يهدف فقط إلى مساعدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدولة ، وتسهم انجلترا ب % 50 تقريبا من إجمالي الاستثمار الأوروبي السنوي في رأس المال المخاطر، وساهم رأس المال المخاطر في عدة قطاعات مهمة كقطاع تكنولوجيا المعلومات والشركات الإعلامية وشركات البريد السريع ، كما تم الاستثمار في عمليات تحويل الملكية، أيضا الصحة والأدوية وغيرها، وبلغت حجم الاستثمارات في الفترة 2007 – 2002 ما يقارب المليار يورو، وهي مستقرة إلى حد ما في هذه الفترة .أما عن حاضنات الأعمال فقد بدأت بريطانيا أولى حاضنة [12] عمل في بداية السبعينات من القرن الماضي مع إنشاء حديقتي التقنية بجامعتي Heriot-Watt و Cambridge إحداهما سنة 1971والأخرى في سنة 1981 ، لكن نظراً للركود الاقتصادي الذي شهدته بداية الثمانينات من القرن الماضي تم تنشيط حركية إنشاء الحاضنات والحدائق التقنية حيث بلغ عددها 36 سنة 1989 أغلبها نتاج من المزيج الاستثماري الخاص والحكومي والجامعي، وتضم بريطانيا إلى غاية سنة 2008 ما يزيد على أربعين حديقة وخمسة عشر أخرى تحت الإنشاء ومائة حاضنة أعمال، والتمويل لا يأتي من الحكومة المركزية فهي لا تلعب دوراً مباشراً في التمويل، إنما نجد أن % 11 من التمويل يأتي من الجامعات و % 30 من الاستثمار الخاص الخارجي و %25 من التمويل يأتي من بعض الشركات المقيم داخل الحاضنات والحدائق التقنية .وقد تضاعف الاستثمار الخاص في الحدائق التقنية بنسبة % 75في السنوات الثماني الأخيرة في حين تراجع التمويل المتأتي من الجامعات خلال هذه المدة.

يعتبر السوق البريطانية لرأس المال المخاطر وحاضنات الأعمال ثاني أكبر سوق على المستوى العالمي، ويتم الاستثمار في عمليات تحويل الملكية أكثر منه في المساهمة في خلق المؤسسات الجديدة، كما يتم الاستثمار أكثر في التكنولوجيا القاعدية على غرار Software ، والكمبيوتر إلى جانب الأدوية والصحة وغيرهما، وتظهر هذه التجربة قوة السوق غير الرسمي" ملائكة الأعمال "على غرار التجربة الأمريكية.

3-**التجربة الهندية:** إن التمويل برأس المال المخاطر لم ينطلق فعلياً في الهند إلا في سنة 1988 من خلال تأسيس شركة الهند لتطوير التكنولوجيا والمعلومات، وفي منتصف التسعينات من القرن الماضي تم إدخال مجموعة القوانين والضوابط للتحكم في هذه التقنية، ومن أجل ضبط نمو سوق رأس المال المخاطر أعلنت لجنة القيم المنقولة بالهند عن مجموعة من الضوابط المتعلقة برأس المال المخاطر الأجنبي ، ومن أجل تحفيز المقاولين وتسهيل حصولهم على

[12] **حسين رحيم، نظم حاضنات الأعمال كآلية لدعم التجديد التكنولوجي، مجلة العلوم الاقتصادية،- جامعة سطيف /الجزائر، العدد 2 ، 2003 ،ص168 .**

التمويل اللازم وضعت الحكومة قانونا لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2003 فضلا عن المجموعات الأخرى من التحفيزات المالية والضريبية الصادرة من طرف المجلس المركزي للضرائب من أجل نمو رأس المال المخاطر، وتمثل مؤسسات رأس المال المخاطر المستقلة أغلبية مؤسسات رأس المال المخاطر بالهند بنسبة % 63، تليها مؤسسات رأس المال المخاطر التابعة لمؤسسات مالية بنسبة % 11.2 ، وبلغت استثمارات الهند في سوق رأس المال المخاطر في الفترة 2011 – 2004 ما يقارب 43 مليار دولار ،كما ساعدت هذه الصيغة على تمويل ما يقارب 1400مؤسسة [13] .أما عن حاضنات الأعمال فقد دعمتها الهند إلى جانب مختلف المؤسسات الأخرى بنسبة % 30 من قيمة الاستثمار، ونتيجة للعلاقة الوطيدة لحاضنات الأعمال بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نجد أن الهند وفرت 59مليون فرصة عمل دائم، وقدر عدد هذه المؤسسات ب 26 مليون وحدة إنتاجية، وتنتج % 45 من الإنتاج الصناعي وتساهم ب % 40 في قيمة المنتجات المصدرة، ومع ذلك فهي لا تساهم إلا بنسبة % 8 من الناتج المحلي الإجمالي، وتتميز هذه المنشآت التي أنشئ معظمها في حاضنات الأعمال بتنوعها الشديد فهي تنتج 6000 سلعة وخدمة تتراوح بين الصناعات التقليدية إلى منتجات التقنية الرفيعة، وهي توجد في الريف بنسبة % 45.4 كما توجد في الحضر ولكنها جميعها تكاد تكون منشآت متناهية الصغر مما سهل احتضانها داخل حاضنات الأعمال ولا تمثل المنشآت الصغيرة غير % 4.7 أما المتوسطة فلا تزيد نسبتها عن% 0.21 ، والمنشآت متناهية الصغر هي الغالبة في هذا البلد بنسبة % 66.7 ، أما الخدمات فتمثل % 17 وهناك نسبة هامة تقوم بعمليات الصيانة والإصلاح تقدر نسبتها% 16.3 ، ولقد حققت هذه المنشآت نمو في التشغيل بلغ في المتوسط % 7 سنويا خلال الفترة – 1992 2009 مع تحقيق طفرة في النمو خلال عام2006 بلغ فيها معدل نمو التشغيل% 42.5 وطفرة أقل عام 2005 بلغ % 12.30، وبصورة موازية تطورت صادرات هذه المنشآت بتحقيق معدل نمو سنوي تراوح بين % 7.6 عام 1996 و % 101.6عام 2006 ، وتعتبر هذه المنشآت قاطرة النمو في الهند وازدادت العناية بها منذ 2007 بشكل خاص، وتنتج هذه المنشآت قائمة طويلة من المنتجات بلغ عددها 1200 منتجا وبذلك أعطت فرصة وحماية لهذه المنشآت للنمو والاستدامة وقللت من حالات الإغلاق التي يترتب عليها تسريح عدد كبير من العمال، كما تمثل الحدائق التقنية في الهند أهم وسيلة لتحقيق هدف الهند الاستراتيجي وهو أن تصبح قوة عظمى في تقنية المعلومات بحلول عام 2008 ، وتستقطب هذه الحدائق شركات أمريكية عملاقة مثل MOTOROLA و APPLE و IBM و ORACLE وتأسست مدينة كاملة متطورة جدا من الناحية التقنية بمنطقة Chanda الهندية HITEC CITY بتكلفة 375 مليون دولار تضم المنطقة % 23 من القوى العاملة الهندية في تقنية البرامج الحاسبية وبها فرع شركتي MICROSOFT و ORACLE العملاقتين. [14]

إن التجربة الهندية في رأس المال المخاطر وحاضنات الأعمال تجربة رائدة خاصةً في تمويل ودعم المؤسسات متناهية الصغر وكذلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على حدٍ سواء مستعملة تكنولوجيا المعلومات، ولم يسبق الهند في هذا المجال سوى الولايات المتحدة الأمريكية، وللهند أفضلية على هذه الأخيرة بسبب انخفاض التكلفة وارتفاع مستوى الخبرة الاختصاصية نتيجة لعشرات الآلاف المتخرجين من الجامعات والمعاهد، فقد وضعت الحكومة الهندية مقولة :"بناء

[13] اللجنة الاقتصادية الاجتماعية لغربي آسيا(الاسكوا)، تقرير الموارد المالية و رأس المال المخاطر وريادية الأعمال في تكنولوجيا المعلومات والاتصال، الأمم المتحدة، نيويورك،6 أكتوبر 2007 ، ص ص40 – 38 .

[14] عبد الباسط وفا، شركات رأس المال المخاطر ودورها في تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة ، دار النهضة العربية ، مصر العربية ، د.ط ، 2001 ، ص ص 85 - 83 .

الهند بأيدي الهنود "، كشعار لمبادرتها الوطنية ، كما وضعت عبارة : " تكنولوجيا المعلومات للجميع في سنة 2008 " كشعار لحملتها الوطنية لإقرار السياسة الوطنية لتكنولوجيا المعلومات التي اعتمدتها الحكومة رسمياً سنة 1998 ، وصرح الوزير الاقتصادي قائلا : "إذا كان لدى بلدان الشرق الأوسط البترول فإن لدينا رجال تكنولوجيا البرمجيات" فالهند استفادت من القوة البشرية المتعلمة فوجهت مبادرتها باتجاه إنشاء صناعة البرمجيات وتصديرها، وقد استوعبت شركات رأس المال المخاطر وحاضنات الأعمال إلى جانب الشركات الهندية الأخرى هذه الكوادر ودربتها عبر انجاز المشروعات البرمجية فكان ذلك عامل أساسي في تطور الهند اقتصادياً واجتماعياً.

سادساً :إمكانية التكامل التنموي بين رأس المال المخاطر وحاضنات الأعمال:

يمكن لرأس المال المخاطر وحاضنات الأعمال العمل معا جنباً إلى جنب، فهما يشكلان عنصراً أساسياً في صناعة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، ولقد لعبت الشركات المدعومة برأس المال المخاطر والمحتضنة دوراً في الأنشطة الاقتصادية المبتكرة ووظف حجم كبير من الاستثمارات لتحقيق نمو سريع في تطبيقات التكنولوجيا الجديدة خاصة في البرمجيات والاتصالات وفي تكنولوجيا الشبكات في الدول المتقدمة . ففي عام1997 حصلت الشركات المبنية على التكنولوجيا على % 60 من مجمل استثمارات رأس المال يتحملان مع المستثمر الربح والخسارة وتعتمدان على مدى نجاح ونمو العمل والذي يوفر لهما حافزاً جيداً على إنجاح العمل .وتكتسي حاضنات الأعمال ورأس المال المخاطر أهمية بالغة في مختلف دول العالم في تحويل الطاقات العاطلة عن العمل إلى قوة إيجابية تحرك الاقتصاد من خلال ضمان الانطلاقة السليمة للشركات ورفع معدل استمرار نشاطها في سوق المنافسة وذلك بتقليل مخاطر الزوال والتلاشي وزيادة حظوظ النجاح[15] ، وفي تسويق التكنولوجيا وتشجيع الإبداع التكنولوجي ونشر ثقافة المخاطرة وتقليل الفترة الزمنية اللازمة لبداية الشركة وتطوير إنتاجها وتخفيض التكاليف الثابتة والمساهمة في توليد النشاط الاقتصادي وتوزيع الثروة على نطاق واسع عن طريق إنشاء قطاع حيوي من الشركات الصغيرة وتقليص احتمالات فشلها وخلق و زيادة فرص العمل وزيادة عدد الشركات وتشجيع الصناعات خصوصاً القائمة على التكنولوجيا الحديثة مما يؤدي إلى إنعاش وتنمية الاقتصاد والعمل على تنمية الأفكار الإبداعية وتحويلها من مجرد أبحاث إلى مرحلة التنفيذ من خلال مساعدة أصحابها على إقامة مشروعات صغيرة ناجحة ، وكذلك دعم التنمية الاقتصادية من خلال العمل على تسهيل إقامة المشروعات الإنتاجية أو الخدمية الجديدة التي تعتبر إحدى أهم ركائز التنمية الاقتصادية، حيث أن هذه الشركات تقوم بدفع الضرائب والرسوم وتنشيط عمليات الإنتاج والتصدير والتوريد ، وكلها عمليات تدر موارد مالية على ميزانيات الدول ، ورعاية وتنمية الأفكار الإبداعية والأبحاث التطبيقية والعمل على تحويلها من مرحلة البحث والتطوير إلى مرحلة التنفيذ من خلال إقامة المشروعات الصغيرة التكنولوجية التي تعتبر أحد أهم آليات التطور التكنولوجي من حيث قدرتها الفائقة على تطوير وتحديث عمليات الإنتاج بشكل أسرع وبتكلفة أقل واقامة حاضنات تكنولوجية متخصصة تعمل على تسهيل نقل وتوطين التكنولوجية الحديثة والمتطورة[16] . وحسب إحدى الإحصائيات فإن27 % من مجموع حاضنات الاعمال بالولايات المتحدة الأمريكية ترتبط بالجامعات والمعاهد التعليمية بينما تصل هذه النسبة في الصين إلى أكثر من 95 % كما بلغت نسبة الشركات الصغيرة والجديدة المحتضنة التي استمرت في السوق الأمريكي % 87 وبلغ معدل نمو

[15] الملتقى العلمي الدولي حول آليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة،- جامعة ورقلة / الجزائر، 25 و 26 نوفمبر2013 .

[16] الشبراوي ابراهيم عاطف، حاضنات الأعمال مفاهيم مبدئية وتجارب عالمية، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة ايسيسكو ، 2005 - ، ص14 .

مبيعات الشركات التي تتلقى مساعدات حوالي .% 400 ولرأس المال المخاطر وحاضنات الأعمال أيضا آثار اقتصادية بارزة كتحقيق معدل عائد جيد على الاستثمار وتنمية المناطق الجغرافية الفقيرة وتقديم الكثير من الخدمات الإضافية للعاملين مما يؤدي إلى رفع مستواهم المعيشي .فحاضنات الأعمال ورأس المال المخاطر هما الجهة أو الهيئة التي تتبنى أفكار المبدعين والمبادرين وتوجيهها لإنتاج وتقديم منتجات جديدة أو تطوير صناعات أو خدمات قائمة من خلال توفير بيئة عمل مناسبة لهذه المشروعات الوليدة ويتم عن طريق هاتين الصيغتين تقديم الدعم المالي للمؤسسات وكذلك الدعم الفني والاستراتيجي والإداري والتسويقي والخدمات المتخصصة وخدمات الأمانة ومختلف الخدمات العامة إلى جانب توفير بعض المعدات والمستلزمات ، كما يتم ربط الجهات المساعدة في إنجاح المشروعات المحتضنة والممولة مثل مصادر التمويل والمختبرات وغيرها لفترة زمنية محددة تصبح فيها هذه المشروعات الوليدة قادرة على الخروج من الحاضنة أو أ رس المال المخاطر ومواجهة الصعوبات والتحديات الصناعية والاقتصادية في السوق[17].

ومما سبق يمكن اعتبار الشركات الحاضنة وشركات رأس المال المخاطر آليتين تقنيتين وتكامليتين تساهمان بدور إيجابي وفعال في تمويل ودعم وتنمية النسيج الاقتصادي والاجتماعي للشركات الصغيرة والمتوسطة.

سابعاً: واقع رأس المال المخاطر وحاضنات الأعمال في سورية:

يمكن تصنيف المنظمات الداعمة للأعمال الموجودة في سورية على النحو الآتي:

هيئات خاصة ذات نفع عام : تخضع لقانون عام ولا تهدف إلى الربح مثل غرف التجارة والصناعة والزراعة والسياحة واتحاداتها ومن خلال انتشارها الجغرافي في جميع المحافظات السورية.

مراكز دعم قطاع الاعمال : كمركز الأعمال السوري الاوروبي الذي يهدف لتعزيز القدرة التنافسية للشركات والمؤسسات من خلال تقديم جميع الخدمات التي يحتاجها قطاع الاعمال والحاضنات التي تم إنشاؤها بمبادرات منه مثل (جمعية رواد الأعمال الشباب– مورد– بداية– وغرفة التجارة الفتية بالإضافة لغرفة التجارة الدولية– فرع سورية) وغيرها من الجمعيات التخصصية؟

المراكز الحكومية : كمركز البحوث والاختبارات الصناعية – مركز تطوير الإدارة والإنتاجية ومراكز التدريب المهنية – هيئة المواصفات والمقاييس – مركز التجارة الخارجية – مكتب الاستثمار – هيئة مكافحة البطالة .

اتحادات الحرفيين : والتي تقدم خدمات تنظيمية واجتماعية لأعضائها.

المراكز الخاصة : وعي في أغلبها مبادرات فردية لتقديم خدمات الاستشارات والمعلومات والتدريب التي تحتاجها الشركات الخاصة وقد تزايدت في الآونة الاخير ة نتيجة الحاجة لمثل هذه الخدمات .

يلاحظ من خلال هذا الاستعراض السريع أن سورية مازالت بحاجة لمنظمات جديدة غير موجودة تدعم قطاع الاعمال (كما هو موجود في أغلب البلدان المتطورة وبخاصة الموجهة خدماتها للشركات الصغيرة والمتوسطة من ناحية التمويل والضمان والمعلومات) بالإضافة لحاجتها لتطوير وتوسيع خدمات المنظمات والمراكز الموجودة حالياً .

فبرامج رأس المال المخاطر وحاضنات الاعمال موجه إلى رواد الأعمال الشباب الغير قادرين على الانطلاق بمشاريعهم إلا بدعم فني وإداري ومالي من قبل الهيئة خلال مدة تتراوح بين 3–5 سنوات ، ويهدف البرنامج إلى تشغيل الباحثين عن عمل لدى شركات القطاع الخاص من خلال التمويل والمساهمة من قبل الحكومة حيث تمول أجور الباحثين عن عمل في القطاع الخاص لمدة سنة كاملة بما يعادل أجر العامل لدى الجهات العامة مقابل التزام صاحب

[17] **محمد هيكل ، مهارات إدارة المشروعات الصغيرة ، سلسلة المدرب العملية ، مجموعة النيل– العربية ، القاهرة ، 2002 ، ص192 .**

العمل بإبرام عقد عمل معه لمدة خمس سنوات وفق أحكام قانون العمل، أو تمويل 50 بالمئة من أجر المشتغل لمدة سنة كاملة مقابل التزام صاحب العمل بإبرام عقد عمل معه لمدة ثلاث سنوات.

هذه البرامج تم تكليف هيئة تشغيل وتنمية المشروعات بإدارته ومتابع تنفيذه لدى الجهات العامة في المحافظات كافة.

الخاتمة:

لقد ساهم رأس المال المخاطر وحاضنات الأعمال في تمويل ودعم وترقية الشركات الصغيرة والمتوسطة وفي تخطي الصعوبات والعراقيل التي تواجهها هذه الشركات خاصة في المراحل الأولى من تأسيسها خاصة تلك القائمة على المبادرات التكنولوجيا، ويمثل رأس المال المخاطر إلى جانب حاضنات الأعمال إحدى المرتكزات الأساسية لتأسيس ونمو ونجاح الشركات الريادية، ويساهمان في إيجاد قطاع تقني ومعرفي متطور يتواكب مع متطلبات العصر الحديث، ويساعدان في تطوير الواقع التقني ويضاعفان من دوره في التنمية الاقتصادية .وتعمل هاتان الصيغتان على تمكين أصحاب الأفكار الرائدة والمبتكرة في المجال التكنولوجي من تجسيد أفكارهم في ظل قدراهم المالية المحدودة والتي كانت تشكل العائق الأول أمامهم، وتعملان أيضاً على تنمية روح العمل الحر لدى الرواد. ويشكل رأس المال المخاطر وحاضنات الأعمال البديل التمويلي الأمثل الموجه لحل المشاكل التمويلية التي تواجهها المشاريع الناشئة خاصة المبتكرة منها أو عالية المخاطر والتي تتوافر لديها إمكانيات نمو وعائد مرتفع .وهما من أعرق الآليات التمويلية والداعمة التي لعبت دوراً فاعلاً في نهضة القطاعات الصناعية منذ مطلع القرن العشرين خصوصاً في قطاع التقنية المعلوماتية ودعم المواهب والأفكار الابتكارية.

النتائج والمناقشة:

ولقد م التوصل من خلال هذا البحث حسب تسلسل هيكله إلى جملة من النتائج والتوصيات نوجزها بالآتي:

1-**النتائج** : من أهم هذه النتائج هي:

أ- يعتبر رأس المال المخاطر تمويل متخصص للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى جانب حاضنات الأعمال نتيجة لما يقدمان لهذه المؤسسات من التمويل والدعم المالي، إلى جانب التوجيه والخبرة والتدخل في توجيه مسار المشروع وتزويده بالمعرفة المتخصصة وامداده بالنصائح المتصلة بتسيير سبل التطور.

ب- توفر شركة رأس المال المخاطر وحاضنات الأعمال الغطاء التمويلي اللازم للمؤسسات في سبيل مؤازرة ظهورها وتطورها، فشركة أ رس المال المخاطر تقبل تحمل المخاطرة في تمويلها بداية دون أن يرى المشروع النور أو احتمال النجاح أملاً في التعويض المستقبلي لهذا الاستثمار بفائض قيمة ذو معدل مرتفع في حالة النجاح وتحقيق معدلات أرباح كبيرة وتنطوي هذه العملية بعد دراسة جدوى المشروع، أما حاضنات الأعمال فتساهم هي الأخرى في توسيع وتوزيع القاعدة الاقتصادية من خلال استثمار الأفكار الريادية الناجحة وتحويلها إلى مشاريع اقتصادية واعدة وتطوير القدرة التنافسية والتصديرية للمؤسسات.

ت- قدمت تجربة مؤسسات رأس المال المخاطر وحاضنات الأعمال البديل الحقيقي والعملي لنظام التمويل التقليدي خاصة في الاستثمارات طويلة الأجل، فرأس المال المخاطر يقدم تمويلاً مجانياً ويعمل على دفع المشروعات واستمرار نموها وضمان بقائها خاصة في قطاع التجديد والابتكار ، وتم الاعتماد عليه بشكل كبير بحيث يوصف على أنه قائد الثورة التكنولوجية الهائلة التي تشهدها مختلف دول العالم، بينما تمثل حاضنات الأعمال برنامج تنموي يساعد في تنويع النشاط الاقتصادي وتكوين الثروات عن طريق تشجيع ودعم وتنمية الاعمال الجديدة من خلال توفير بيئة عمل مناسبة

خلال السنوات الأولى الحرجة من عمر المشروع الريادي ثم تتحول بعدها الحاضنة إلى علاقة احتضان مع مبادر جديد وقد تتحول إلى منافس في السوق، وتكون العلاقة متفاعلة بين الريادة والاحتضان.

ث- تعد حاضنات الأعمال ورأس المال المخاطر إحدى المرتكزات الأساسية لتأسيس ونمو ونجاح المؤسسات الريادية وتعزيز القدرة على مواجهة المخاطر التي تمتاز بها تلك المشروعات، وهما من الأساليب الحديثة لتبني فكر العمل الحر وترقية الاقتصاد عن طريق دعم وتمويل هذه الشركات، لذا نجد تزايد نسبة نجاح واستمرار المشروعات الممولة والمحتضنة بشكل كبير مقارنة بالمشروعات غير الممولة والمحتضنة.

الاستنتاجات و التوصيات :

2-من أهم هذه التوصيات ما يلي:

أ- العمل على تحسين الإطار التشريعي الخاص بصناعة رأس المال المخاطر وحاضنات الأعمال، وخلق فرص تدريبية لتخريج دفعات من العمالة الماهرة المتخصصة في مختلف الميادين المالية والإدارية والاقتصادية والقانونية، والعمل على تثمين الابتكارات ونتائج البحث العلمي عن طريق وكالات متخصصة وانشاء أقطاب وحدائق تكنولوجية.

ب- لمختلفة التي تواجه نشاطهما مثل انخفاض الإيرادات وارتفاع المخاطر، وتقديم لهما الدعم بشتى الطرق خاصة ما يتعلق بالحوافز الضريبية والشروط التنظيمية التي تحكم عملهما.

ت- السهر على تعبئة مختلف الجهود والموارد لمد الحاضنات ورأس المال المخاطر بجميع الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة لتطويرهما ولعب دورهما كاملا في تمويل ودعم وتنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة.

References:

1. Abdul Basit Wafa, Venture Capital Institutions and their Role in Financing SMEs, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, Egypt, D.T., 2001.
2. American National Association of Business Incubators (NBIA), 21/02/2015, NBIA: what is incubators
www.nbia.org/resource_center/what_is/index.php
3. Ahmed Benkettaf and Abdel Fattah Allawi, Islamic Venture Capital, are a strategic approach to microfinance with reference to the case of Algeria.
related: iefpedia.com/arab/wp-content/uploads 09/04/02014.
4. Al-Shabrawy Ibrahim Atef, Business Incubators, International Concepts and International Experiences, ISESCO Publications, 2005.
5. Al-Zain Al-Mansouri, Mechanisms for Supporting Self-Development Projects and Initiatives for Development, 5th International Scientific Forum, 22-23 April 2010, Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences, Mohamed Khedr University, Biskra, Algeria.
6. Amir Turkmani, The Role of Intermediary and Supporting Institutions, National Conference for Scientific Research and Cultural Development, Damascus, 24-26 January 2006.
7. International Scientific Forum on Institutional Governance Mechanisms and Requirements for Achieving Sustainable Development, University of Ouargla, Algeria, 25-26 November 2013.
8. Mohamed Heikal, Small Project Management Skills, Practical Trainer Series, Nile-Arab Group, Cairo, 2002.
9. Abdul Basit Wafa, Venture Capital Institutions and Their Role in Financing Small and Medium Enterprises, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, Arab Egypt, d. 2001.

10. Hussein Rahim, Business Incubators as a Mechanism to Support Technological Innovation, Journal of Economic Sciences, University of Setif / Algeria, No. 2, 2003.
11. Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), Financial Resources, Venture Capital and Entrepreneurship in ICT Report, United Nations, New York, 6 October 2007.
12. Battini Pierre , Capital risque , mode d'emploi , édition d'organisation ,Paris, 1998.
13. Kamel Eddine Bouatouta , Le capital investissement capital risque Usa- Europe – Tunisie – Maroc – Algérie , enjeux et perspectives , édition grand , Alger, 2005 .
14. Dominique Piotet , Georges Doriot : Inventeur du capital risque, Les articles : Portrait de l'alchimiste du capital risque, L'Atelier Bnp Paribas, Publié .
http://www.atelier.fr/tribine/portrait,alchimiste,capital,risque-5438-tribune.html
, 30 / 05 / 2014 .
15. Emmanuelle Dubocage Et Dorothée Rivaud Danset , Le Capital-risque , Ed La Découverte , Paris , 2006.
16. Almajali, A. Y.; Alamro, S. A. and Al-Soub, Y. Z. (2012). Factors affecting the financial performance of Jordanian insurance companies listed at Amman stock exchange. Journal of Management Research. **Vol.4**, pp.266-289
17. Shingjergji, A. (2015). The Determinants of the Capital Adequacy Ratio in the Albanian Banking System During 2007-2014. International Journal of Economics, Commerce and Management. **Vol. III**, pp. 1-10.